



٢٠٢٢ رقم ٣٥ لسنة

بشأن

**التعديلات التي يتم اجراؤها على المدفوعات الضريبية**

في إطار حرص المصلحة على استكمال ما بدأته من خطوات جادة نحو التحول الرقمي، ونظراً لما تبين من خلال متابعة الأعمال التنفيذية داخل كل من (قطاع التحصيل والإيرادات، والمناطق الضريبية والمأمورية) التابعة لمنطقة ضرائب القاهرة (رابع) من قيام هذه الوحدات بقبول شيكات من الممولين سداد المستحقات الضريبية وهو ما يخالف لأحكام التعليمات الصادرة من المصطحة برقم ١٠٩ لسنة ٢٠٢١ ، وكذلك إجراء بعض التعديلات على نوع الضريبة المسددة (نخص تحت حساب الضريبة / ضريبة المرتبات وما في حكمها / ضريبة التوزيعات / ضريبة الأرباح التجارية) وذلك من خلال الشيكات المقدمة أو الطلبات التي تقدم من الممولين بتحويل المدفوعة لنوع معين من الضريبة إلى نوع آخر للضريبة.

وحرصاً على الانتقال الآمن من المنظومة القديمة إلى المنظومة الجديدة، دون حدوث أي اختلافات في حسابات الممولين.

وتوجيداً لجميع الإجراءات على مستوى الوحدات التنفيذية المشار إليها بعالیه، فإن المصلحة تنهى إلى ضرورة مراعاة الآتي:

- عدم قبول شيكات مصرافية سداداً للضريبة المستحقة من خلال نماذج الإقرارات الضريبية لكل من (الإقرارات ضريبة الدخل / القيمة المضافة/ الدفعات ورسم تنمية الموارد المالية للدولة / نماذج الفصم والتحصيل تحت حساب الضريبة / نماذج الضريبة على توزيعات الأرباح / آية نماذج أخرى).

- حال إرتداد الشيكات المصرافية التي تم قبولها سداداً للمستحقات الضريبية عن الفترات السابقة تلتزم الجهات المختصة بثبات الإرتداد لتلك الشيكات قور ورودها من البنك للجهة على الشاشات المعدة لذلك.

- عدم اجراء أي تعديلات على المدفوعات الضريبية الخاصة باتواع الضرائب المشار إليها بعالیه لحين إغلاق كافة المطالبات المليوحة على المنظومة المعكنة.

- يجب على الجهات التنفيذية المشار إليها (قطاع التحصيل والإيرادات / والمناطق الضريبية / المأمورية) التابعة لمنطقة ضرائب القاهرة (رابع) حصر كافة الطلبات المقدمة من الممولين لإجراء التعديلات وإخطار قطاع المعلومات والتحول الرقمي بها خلال أسبوع من تاريخ نشر هذه التعليمات.

وعلى كل من قطاع المناطق والمناطق والإدارة العامة للمراجعة الداخلية متابعة تنفيذ ما جاء بهذه التعليمات بكل دقة.

والله ولى التوفيق !!

رئيس

مصلحة الضرائب المصرية

٢٠٢٢

"رضا عبد القادر غريب"